

## أزمة الدراسات السوسولوجية في الجامعات العربية بين لغة الرقم ولغة الخطاب

الدكتور: سفيان ساسي

جامعة الطارف - الجزائر

### Résumé :

*Plusieurs sociologues arabes croient que la recherche sociologique dans le monde arabe, est en crise, et en évoquent les aspects et les causes.*

*la sociologie dans la patrie arabe, fait partie de la bataille de la société arabe, face aux défis qui commencent réellement et sans exagération, à menacer l'existence de l'homme, à cause de l'entité sioniste qui ne manque pas parfois de recourir au génocide*

*la faiblesse de l'état de la recherche sociologique, se traduit par une incapacité intellectuelle à organiser la société arabe ; et au lieu d'assister à une croissance des sciences sociales qui profitent à la société et à l'Etat, et contribuent à résoudre les problèmes actuels, l'on voit que ces sciences vont vers l'isolement, la dépendance, et la perte de l'autonomie.*

### الملخص :

لا يجد البحث في ميدان الدراسات السوسولوجية في الجامعات العربية اليوم وصفا أصدق من أنه بحث مفعم برقنة الظواهر الاجتماعية وقطع الصلة مع فعل التأمل والتنظير والتأويل، التي بإمكان أن يضيفها العقل السوسولوجي على موضوعه، فالمجهود التأويلي الذي يعتمد على كفاءة المؤول السوسولوجي ومعرفته النسبية في صيرورة الظواهر الإنسانية والاجتماعية التي يجارها مجتمعها، يكاد يكون غائبا مما يشعرونا بذلك الفراغ المؤسس أو النقص الذي ينتاب العقل العربي في مدركاته وتأويله وتفسيراته ومعارفه.

بإمكان المرء أن يلاحظ أن الحدث السوسولوجي (الإكاديمي) في الجامعات العربية، أصبح يسير في خط اعتباطي، ضمن توجه منهجي - امبريقي - أوقع العديد من الدارسين والمختصين في خطر البناء الزائف للظواهر الاجتماعية واعتقدوا بضاعة ومصداقية على اجتماع مؤسس على الروايات الرقمية واللغة العددية والمصنوفة الرياضية، على حساب المضمون العلائقي - التحليلي والتأويلي، فهناك هوس كبير يلاحق العقل السوسولوجي العربي.

## مقدمة:

إن هذا الطموح الذي أحملته توضيحه، لا أجد إسقاطاته في الأعمال البحثية والأكاديمية للباحثين المنضوين تحت ما يسمى (دول العالم العربي)، حيث تغوص التحليلات والدلائل في محاولات لإعادة إنتاج الرؤى الغربية نفسها، وهو ما يعبر عن حالة الانشقاق الحقيقي الذي أصابهم وجعلهم منقادين تحت وطأة وعي أو انبهار إلى أن يعيدوا القوالب الغربية نفسها في تأويل التغيرات الاجتماعية التي تعرفها مجتمعاتهم المحلية، وهو ما انعكس لاحقاً في تشكيل صورة ممنطة لواقع مشوه تفاعل المفاهيم والقوالب والاقتراعات للعلوم الإنسانية والاجتماعية الغربية فعلها في تبيح الحقائق وعلبه وبناءً على ما تقدم فإن اهتمامنا سينصب على إعطاء محاولة تفكيرية نعدّها متواضعة لواقع أزمة هذه الدراسات البحثية والعلمية، محيين في ذلك على جملة من الأسئلة: ما هي الازمة التي تعيشها الدراسات السوسولوجية في الجامعات العربية؟ وما هي العوائق التي تقف في وجه تقدم البحث في مجالات الدراسات السوسولوجية في الجامعات العربية؟ ما هي البدائل التي يمكن تقديمها في سبيل تفعيل الدراسات السوسولوجية العربية ومن ثم تحديد غاياتها كمعرفة وممارسة تستجيب لحاجات المجتمع؟

## واقع الدراسات السوسولوجية في الجامعات العربية

إن واقع الدراسات السوسولوجية في الجامعات العربية هو جزء من إشكالية البحث العلمي في الدول العربية الذي لا يشكل أولوية سياسية لهذه الدول، ولا يكاد ينفصل في وضعيته الهشة عن واقع السوسولوجيا العربية عموماً والتي تعاني التهميش والإقصاء.

وبذلك فأغلب البحوث السوسولوجية تظل سجينة رفوف المكتبات وخلاصات تبقى في الظل، ولا يستفاد منها إلا في إعادة إنتاج بحوث عقيمة ومشابهة، لكن هذا لا يعني أن الاجتهاد والإبداع السوسولوجي لدينا قد استنفذ ذاته، بل على العكس من ذلك هناك اجتهادات قيمة وهناك أسماء تلمع من حين لآخر، وهناك باحثون يشتغلون في صمت، ويتصدون بكل بسالة لما يعتمل في رحاب المجتمع من قضايا وظواهر، وبمقابل ذلك كله تبقى هناك معطيات واقعية تقرر عدم الارتفاع ترتبط بالهاجس الأمني الذي يغلف البحث العلمي العربي وتتصل أيضاً بمحدودية الإمكانيات المادية التي تمكن الباحث من إنجاز أبحاثه

بقدر كبير من الاحترافية والموضوعية، وأعتقد أنه في السنوات الأخيرة وبسبب تبعثر العديد من الظواهر، فالدراسات السوسولوجية تشهد فورة علمية لقراءة تفاصيل المشهد الاجتماعي هذا على ما هو قائم من كل ألوان الإقصاء والحجر.

## 1. وضعية الدراسات السوسولوجية في الجامعات العربية بالأرقام

إن لمنشأة الغربية للعلوم الاجتماعية والإنسانية انعكاس كبير على ظهور وتطور هذه العلوم في الجامعات العربية أين اتسعت مجالات استخداماتها وتطبيقاتها على مختلف الأصعدة المجتمعية، هذه المنشأة جعلت الناحية الممارساتية في المجتمعات العربية تطرح العديد من التساؤلات حول مدى ضرورتها ك تخصصات علمية تسمح بتناول الحياة الاجتماعية والواقع المجتمعي بالدراسة والتحليل ومدى حاجة المجتمع لهذه التخصصات العلمية التي تحظى ببالغ الأهمية في الدول الغربية محل نشأتها والتي ترتبط بواقعها الاجتماعي، السياسي والثقافي ارتباطا عضويا سواء من حيث أطرها النظرية أو المنهجية.

إن عملية الزرع أو النقل التام لهذه العلوم وتطبيقها على المجتمعات العربية أدى إلى الوقوع في عملية المحاكاة التي كان من نتائجها الوصول إلى حالة من التناقض (contradiction) بين مقولاتها العلمية وتطبيقاتها العملية على الواقع الاجتماعي العربي المخالف للواقع الغربي في منهجه الحياتي مما نتج عن هذه العملية وقوع العلوم الاجتماعية في الدول العربية في حالة انسداد أو مأزق حرج (impasse) بتعبير فريدريك معتوق<sup>1</sup>.

فرغم كون موضوعاتها في الدول العربية مختلفة في صيرورتها التاريخية، الاجتماعية، الثقافية والسياسية على وجه الخصوص عن موضوعها في موطن نشأتها إلا أنه تم اعتماد نفس التأسيس النظري والمنهجي في معالجة الواقع المجتمعي العربي.

من أجل فهم واستيعاب هذا الوضع يمكننا العودة إلى التقارير الصادرة عن اليونسكو والمتعلقة بشأن العلوم الاجتماعية، والتي لم تتناول وضعها في العالم العربي شكل إيجابي بل كانت صريحة وواضحة (يمكن القول فاضحة) لواقعها في هذه الدول التي تعتبر مؤهلة لحيازة مكانة إستراتيجية اقتصاديا، سياسيا وثقافيا.

أكد التقرير الصادر سنة 1970، المحدد للاتجاهات الرئيسية للبحث في العلوم الاجتماعية أن "المعطيات المتعلقة بالعلوم الاجتماعية في البلدان العربية تكاد تكون منعدمة في الوقت الحالي على الرغم من تدريسه في الجامعات، لذا فإن العلوم الاجتماعية والتي تحددت هويتها في جامعات وبلدان أمريكا اللاتينية ودول إفريقيا السوداء، لا يبدو أنها قادرة في الوقت الحالي على تحديد موقعها ودورها في المنطقة العربية، على أنه وعلى المدى البعيد تضيف الوثيقة بأنه في هذه المنطقة يكمن جزء مهم من قوة إفريقيا العلمية خلال عشرات السنين القادمة."<sup>2</sup>

في مقابل هذا كان التقرير الصادر سنة 1999 أكثر وضوحا، حيث جاء فيه "بأنه ثمة اثنان من أكثر العوامل التي كانت مؤثرة في تشكيل المسار والوضع الراهن للعلوم الاجتماعية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وهما المال والسياسة."<sup>3</sup>

نفس النتائج تم التأكيد عليها من خلال تقرير التقييمي لسنة 2002، حيث تبدو العلوم الاجتماعية في البلدان العربية في وضع متأخر على الرغم من الجهود المبذولة في بعض البلدان (المغرب، مصر)، "على أن الملاحظ أن هذا الوضع العام لا يعكس مشكلات تمويل البحث ولا عدد أو حجم المؤسسات البحثية بقدر ما يعكس حالة عامة تتعلق بمكانة هذه العلوم الاجتماعية في المجتمع."<sup>4</sup>

أما التقرير الصادر سنة 2010 حول العلوم الاجتماعية فقد أعطى نوعا من التفصيل حول وضعها في العالم العربي مقسما إياه إلى مشرق ومغرب مؤكدا على أن العلوم الاجتماعية في العالم العربي يتقاسمها اتجاهان أساسيان هما الاتجاه الإنجلوسكسوني في المشرق العربي والاتجاه الأوربي (الفرنسي على وجه الخصوص) في البلاد المغرب العربي ومن بينها الجزائر، هذا التقسيم أحدث فروق في الأطر النظرية والطرائق البحثية في كل من المنطقتين، إضافة إلى إحداث قطيعة بين الجهتين رغم أنهم يتمتعون بإرث مشترك له تأثيره في واقعهم المجتمعي خاصة الإرث الديني منه.

حيث يغلب على المشرق الطابع العملي التطبيقي إضافة إلى التوسع الملحوظ في إنشاء المراكز البحثية وتخصصها في ميادين محددة لها علاقة في الغالب بالبرامج التنموية الوطنية، خاصة في مصر وبعض دول الخليج، إضافة إلى التمويل المتنامي للبحوث التطبيقية في هذه

المنطقة سواء من قبل الحكومات أم المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، في مقابل هذا أفرد التقرير عددا قليلا من صفحاته لوضع العلوم الاجتماعية في المنطقة المغاربية، حيث حدد خصائصها كالآتي:

■ خلافا لما هو عليه الحال في العلوم الصحيحة والطبيعية، فإن ما ينشره المتخصصون المغاربة بالعلوم الاجتماعية من كتب يفوق ما ينشرونه من مقالات في مجلات محكمة.

■ تتحيز المجلات للنشر باللغات الأجنبية على حساب اللغة العربية، فتنشر ثلثي المقالات باللغات الأجنبية.

■ يتشابه المتخصصون بالعلوم الاجتماعية في المجتمعات الثلاثة من حيث القدرة على نشر المقالات، إذ تفيد الإحصاءات بأن المعدل العام لما ينشره كل باحث مغربي هو مقال واحد كل ثلاث سنوات.

■ شهد النشر باللغة العربية ارتفاعا ضئيلا (من 50 % في سنة 1980م إلى 60% سنة 2004) بينما تبقى اللغة الفرنسية أهم لغة ثانية للنشر (33% سنة 2004) بين الجامعيين والباحثين المغاربة.

■ تهيم اللغات الأوروبية، خاصة الإنجليزية والفرنسية، على خطة الأبحاث فيما يتعلق مثلا بالنساء، المحيط، العولمة وآثارها الاقتصادية، التنمية الحضرية، المخاطر الطبيعية وعلوم التصرف (management).

■ تجدد "دراسة الهوية الثقافية وحركات التحرر اهتماما أكبر في المغرب منه في تونس".<sup>5</sup>

وعلى العموم فإن العلوم الاجتماعية المغربية تركز على القضايا الوطنية، كما تعرف ميلا كبيرا نحو الدراسات الامبريقية مع غياب شبه كلي للدراسات المقارنة وندرة في الفكر التنظيري، إضافة إلى هذا يسيطر على عملية البحث ثلة من العلماء والباحثين المشهورين المتقدمين في السن مما ضيق الخناق على الباحثين الشباب، في مقابل هذا هناك قصور في وضع سياسات واضحة المعالم لصالح البحوث الاجتماعية، ناهيك عن عدم الاهتمام المجتمعي بالعلوم الاجتماعية.<sup>6</sup>

في الجانب الآخر والمتعلق بإنتاج المعرفة العلمية نجد أن هذه الأخيرة تعاني من أزمة في إنتاج أطرها النظرية وعدم مواكبة تطور الأطر النظرية نتيجة عدم متابعة المستجدات

النظرية في العلوم الاجتماعية، حيث أن الأطر المعتمدة هي أطر تقليدية وغير إبداعية وغير نقدية وتغيب الواقع المجتمعي المحلي، الأمر الذي ولد ضعفاً استومولوجياً في هذه الأبحاث، كذلك نلاحظ أن العملية النقدية تقوم على نفي الأطر النظرية المخالفة وعدم الاعتراف بها أو بقدراتها التحليلية والتفسيرية، إضافة إلى هذا نلاحظ غياب النهج التراكمي في هذه البحوث مما أحدث قطيعة نظرية ومنهجية في دراسة الواقع الاجتماعي.

وعلى العموم فإنه يمكن إجمال الفجوات التي تعيق نمو الدراسات السوسولوجية في الوطن العربي في العناصر الموالية:<sup>7</sup>

- الفجوة بين التنامي الكمي للعلوم الاجتماعية والجودة النوعية للبحوث.
- الفجوة بين تعليم الدراسات السوسولوجية وتراكم الخبرة البحثية.
- الفجوة بين أجيال الباحثين وفئاتهم.
- الفجوة الرقمية في البحث.

ولتجاوز هذه الإشكالات وتحقيق الاعتراف الفعلي بالدراسات السوسولوجية في الوطن العربي يشير التقرير إلى أن الأمر يتطلب "كسب رهان الاستقلال عن العوامل الخارجية، تدعيم وتعزيز مجموعاتها ومؤسساتها العلمية، احترام أخلاقيات المهنة، إعادة الاهتمام في ميداني التنظير والمنهجية، والاكتر من ذلك كله هو إضافة مساهمة هذه العلوم في الجدل العلمي العام."<sup>8</sup>

## 2. أزمة الدراسات السوسولوجية في الجامعات العربية

إن الدراسات السوسولوجية تكتسي أهمية كبرى في عصرنا الحالي الذي تتعدد وتتعدّد فيه الحياة الاجتماعية والوقائع المنبثقة عنها، تفرض عدم الوقوف عند الحدود الخادعة والواهمية التي يُقيّمها انطباعنا وتخيلنا عنها، لأن معتقداتنا وآراءنا التي نكوّنّها باستمرار حولها فتنة حائلًا أمام رؤية أكثر شمولية وصدقية لها، لهذا لا يجب الإفراط في التفاؤل والتحمس إلى أن تقنيات البحث الميداني باستطاعتها أن تقرر اليقين لما يمكن أن نعطيهِ من تفسير، حيث إن تحصين الباحث بالتراث المعرفي اللازم في مقابل عقل يجيد التفكير- الخيال

السوسيولوجي-إطار معرفة حقيقية بالنسق الاجتماعي الكلي تشكل " جميعاً ضامناً تنقصر فيه القوالب المناسبة لكل مجهود تفسيري".<sup>9</sup>

إنّ كان تعدّد المنطلقات النظرية ومناهج البحث في الدراسات السوسيولوجية الغربية، يمثل نوعاً من الأزمة والفضى العلمية (باعتراف أغلب المختصين)، فلي المشكلة أشدّ وطأة في البلدان النامية، ومنها وطننا العربي، فالحديث عن أزمة الدراسات السوسيولوجية في الجامعات العربية يدفعنا الى البحث في جملة من المشكلات، المعطلات والأزمات (الفرعية) التي تعيشها هذه العلوم بداية مكاتبا المجتمعاتية وفي أروقة اتخاذ القرار مروراً بحالتها البحثية (مناهج طرق وأدوات مستخدمة، مجال دراسة...) وصولاً الى واقعها داخل المؤسسات الجامعية في الدول العربية، لنجد أن هذه العلوم تعيش جملة من الأزمات يصعب على الباحث العلمي لهواء اكان في مجال التخصص أو خارجه) أن لا يلاحظها، والتي حاولت أن أحدد نطاقها في ما يأتي :

### 1) أزمة التأويل

إن الدراسات السوسيولوجية هي ثمرة جهود مضمّنة من التفكير والبحث في شروط تاريخية واجتماعية، ومنه فإن تمكن هذه العلوم من الإيفاء بحق المجتمع من المعرفة المضمونة، وتفسير الوقائع الاجتماعية بصدق مع مقتضيات الحال الاجتماعي المحلي الذي أنتجها يتطلب عمليات مراجعة لتلك الأسس والمبادئ التي تأسست ضمن البيئة الغربية، بما تدعيه من صدق وتكيف وموضوعية، وفي هذا الصدد يدعو السوسيولوجي الجزائري عنصر العياشي جميع الباحثين في حقل العلوم الاجتماعية "للمساهمة في بعث نقاش فكري حول مكانة ودور هذه العلوم في ضوء الخصوصية التي تطبع مجتمعاتنا باعتبارها نتاجاً لسيرونة تاريخية وثقافية مميزة".<sup>10</sup>

إذا أمعنا النظر في الإنتاج السوسيولوجي العربي، فإننا نصادف كتابات منمقة عن الظواهر الاجتماعية الراهنة لمجتمعاتها حسب كل فترة تاريخية، متناغمة مع الزخم الذي تثيره الكتابات الغربية والمفاهيم التي تبعث جدلاً واسعاً حولها، في حين يكون صداها عندنا هو تزيين الكلام عن الظواهر الساذجة بمرادفات تبدو علمية أو أكاديمية تبحث عن المحاجبة لحظاتها بهذه اللغة، وليس بناء الظواهر الاجتماعية باعتبارها معطى سوسيولوجي

واقعي، وهذا الأمر تسبب في رواج فكر عربي هزيل النتائج وبعيد عن تناول القضايا الحقيقية للمجتمع، بل إن شروط تكوين العقل العربي المنتج والنقدي يبقى في هذه الظروف بعيد المنال، لأن البحث سيكون هو حالة تحبط وتيهان وحتى تنازع بين الأنا التراثي الذي يشد نحو الانكفاء على البنى المعرفية المغلقة، والتي تتداعى على البحث إما لقراءتها على المنطوق المنبر للماضي واجتراره كما هو، أو التمسك به للدفاع عن الخطر الزائف الذي صنعه البنية العقلية العربية في تعريفها لتحدي المجتمع العربي، أما الطرف الثاني في ثنائية الممارسة الفكرية فهو متعلق بـ: (الأنا الوافد) الذي يحظى بتتبع حثيث لخطوات تقدمه، بفعل حركات الترجمة التي جعل منها كثير من الباحثين السوسولوجيين العرب مهنة بديلة يستعوضون بها عن البحث الاجتماعي أو الانساني المنتج، والذي لا يرصد المشكلات الاجتماعية وينظر لها فقط، وإنما يعيد في حالة انهيار منجزات النظريات الغربية، ويقودهم هذا إلى خبوت الأنا التاريخي الخصوصي الذي يصبح فيه الواقع الاجتماعي معطى مجرد معمول فيه، ومستسلم لأدوات النظرية الاجتماعية الغربية كي تقدمه وفق ديكور نمطي، يكون الإخراج الحقيقي فيه ليس للسوسولوجي العربي بل لصاحب النظرية الفعلي، وقياساً على ما ذكر آنفاً تصبح السوسولوجيا الغربية هي من يتحكم في رؤية العقل العربي لمواقع الاجتماعي، وتمنعه من أن يبدع أدواته وطرائقه التفكيرية، بل إنها تجعله يعيش الواقع المجتمعي لا على المستوى الفعلي وإنما على مستوى أفكار صيغت سلفاً، ومن شأن هذه الحال أن تصبح الحقيقة السوسولوجية في اغتراب عن الحقيقة الاجتماعية ومنه تصبح عملية افتكك وغزو الموضوع -كما يقول غاستون باشلار (Gaston Bachelard): محل شك.

النقطة الثانية التي تستحق الوقوف عندها وهي مضمونية الخطاب السوسولوجي الغربي الذي يشكل مرجعاً أساسياً لكل الكتاب العرب، فالاعتماد عليه في الاستدلال على ما يعتبر تحليلاً لأجل بناء الظواهر الاجتماعية، ومن ثم تفسيراتها بحجة غياب كل معرفة عنها بسبب الأوضاع السوسيو تاريخية والاقتصادية، فأثناء الحقبة الاستعمارية أو خلال فترة الدول الوطنية الحديثة لما بعد الاستقلال، إنما يؤدي إلى الوقوع في خطأ التماثل اللاواعي مع الرؤى الغربية الانطباعية المضللة والاحتكام في النهاية إلى مقولات تبرر الوجود الواقعي المزيف للوقائع الاجتماعية، بل ويؤدي إلى عمى معرفي يلقي بجزء غير يسير



من مداركنا في عالم ظلال يحجب النظر عمّا ينبغي أن ننتجه من معرفة، وهذا ما جعل إنتاجنا السوسيولوجي في المائة عام الأخيرة "مجرد خطاب خارجي ومغترب مما يوقنا في عدد من العوائق المعرفية حيث إننا بدل أن ننتج معرفتنا من بلداننا فإننا نترجم إلى العربية رؤى خارجية متحيزة وجزئية".<sup>11</sup>

نقطة ثالثة أخرى تبدو لنا غاية في الأهمية، وهي مرتبطة بالأساس بتكوين الباحث السوسيولوجي، الذي يقع في خلط منهجي بين مسائل فكرية وفلسفية وتاريخية وثقافية واجتماعية ودينية، ومطابقتها الواحدة على الأخرى دون احتراز ولا حذر من أن لكل منها موضوعه الخاص وأدواته المنهجية في التعليل والتصديق، ومفهوماته الأصلية التي لا يمكن المازجة بينها في وضع معرفي معين مع مفهومات من جنس معرفي مختلف، وتوهم استبدالها بأخرى دون أي مانع يذكر، وفكرة القولية هذه التي تقدم نفسها على أنها شمولية معرفية يميزها العلم بناء على مبدئي التداخل (ingérence) والاعتماد المتبادل (interdependence) إنما تسقط في فخ الابتذال الذي لا يفيد إلا في تعميم التصور عن الظاهرة وليس فهمها، بما يلبسها من ضبابية أكثر من توضيح، حيث يغيب النشاط الفكري السوسيولوجي في خضم مستويات معرفية متنوعة يضع فيها مبدأ الاستقلال الذاتي للعلم الاجتماعي "وهذا الخلط يجعل أساس فكرنا هو التداعي العفوي الذي يقود من ميدان إلى آخر، ومن موضوع إلى موضوع ومن فكرة إلى أخرى لمجرد وجود ارتباط شكلي أو جزئي بينها، فيخلق من مجموع المسائل النظرية والعملية مسألة واحدة... تسير كلّها في اتجاهات متضاربة ومتنافية"<sup>12</sup>، أما المستوى الثاني من الخلط معزو إلى عدم التفطن إلى أن العمليات التي تجري بمسمى البحث الإستقولوجي ومن ثم النتائج المترتبة عنها، لا يمكن البناء عليها كي تنسحب على العمليات التي تجري في البحث الاجتماعي، ذلك لأن مقومات الظاهرة الاجتماعية ومنطوقها وعناصرها ليست من نفس جنس البحث الفكري في الظاهرة التي تخضع بدورها لعوامل خاصة بها، وهذا الاختلاف بين التركيبين هو مانع أن يكون الفكري والاجتماعي ميداناً لامتحان أحدهم في الآخر، ينجح فيه أو يرسب.

## 2) أزمة التنظير

الهاجس الأكبر والتحدي الضخم الذي راهنت الدولة الوطنية (العربية) بعد الاستقلال على النهوض به، هو تحقيق وثبة التقدم والخروج من شرقة التخلف والتبعية للآخر؟ من أجل ذلك كُرست الجهود النظرية للبحث عن رؤية سوسولوجية لتحقيق الفعل التنموي، غير أن هذا التنظير ظل في معظمه يدور في فلك التوجهات النظرية للمدارس الغربية الكبرى التي تبلورت خلال القرنين التاسع عشر والعشرين الماضيين، مما جعل أغلب النظريات الاجتماعية -إن لم نقل كلها- المدرسة في الجامعات العربية ذات مسحة غربية مرتبطة أشد الارتباط بالتاريخ الثقافي للمجتمعات الغربية ومعبرة عن خصوصياتها ومشكلاتها الفكرية، هذه النظريات تتعرض في مهبها إلى انتقادات حادة بالنظر لعدم قدرتها على استيعاب التغيرات التي يعجز بها الواقع الاجتماعي الغربي إلى درجة جعلت بعض الباحثين يرون أن النظرية الاجتماعية ينبغي أن يُعاد توجيهها وتوسيع نطاقها بحيث تجعل اهتمامها بالعالم تأويليا محوريا وبحيث يحرص البحث التجريبي والتاريخي المقارن في نفس الاتجاه.<sup>13</sup>

أما في الجامعات العربية فإن هذه النظريات يتم تداولها على أنها حقائق ثابتة، وتوارثتها أجيال الدارسين دون تغيير أو فحص أو مراجعة، ودون مراعاة الفوارق بين المجتمعات المستهدفة، من حيث الشروط البنوية، والخبرات التاريخية الخاصة، والعوائق المحلية أمام استيعاب وتبني النظريات والتفسيرات المستوردة من بيئات اجتماعية وثقافية مغايرة.

وعلى الرغم من أن عمر البحث في الإنسانيات بأساليب المنهج العلمي ما يزال في بدايته، وأن أعرق الجامعات العربية لا يتجاوز عمرها ثلاثة أرباع القرن الواحد، بل إن عمر أقسام العلوم الاجتماعية داخل هذه الجامعات لا يتعدى خمسة عقود من الزمن في أغلب الجامعات العربية، ويمثل غياب الإسهام النظري العربي في الإطار العالمي للعلوم الاجتماعية واحدة من أهم مشكلات الدراسات السوسولوجية في الجامعات العربية، فأغلب النظريات المتداولة في الواقع العربي هي إفراز الفكر العلمي الغربي، في زمن أحوج ما تكون الساحة العربية فيه لبديل يتناول الواقع العربي بكل خصوصياته وتجلياته، علما أن هذه النظريات الكلاسيكية التي مازالت تتداول في تفسير التغيرات الحاصلة راهنا، تعتبر وليدة الظروف التاريخية والأوضاع الطبقيّة التي نشأت في ظلها وقدمت تفسيراتها

وتأويلاتها في إطار رؤيتها لعوامل وأبعاد التغيير في المجتمع أو المحافظة على الأنظمة والأنساق التي ترى أهميتها، وقد اصطبغت هذه النظريات بتوجهات إيديولوجية، ولم تجعل م العالم مجالاً لتحليلاتها، ولم تتسع مقولاتها لتفسير العلاقات العولماتية بين المجتمعات.<sup>14</sup>

وهنا لا بد من التساؤل عن طبيعة الإنجازات التي تبلورت في هذا المجال ومدى مطابقتها للأسئلة التي تطرحها الأوضاع الإنسانية في الوطن العربي؟ ولا سيما إذا ما تعلق الأمر بالإنتاج السوسيوولوجي الذي يقرأ مفردات الواقع العربي ويعاين مشكلاته... فنادرا ما يجد طالب المعرفة إنتاجا سوسيوولوجيا عربيا يطفى ضمأه لفهم الواقع العربي المعاصر بصورة منضبطة أو موضوعية أو شاملة أو حتى جزئية.<sup>15</sup>

ذلك أن البحث في الظواهر الإنسانية في العالم العربي لم تنشأ بالليات والوسائل العلمية في الجامعات العربية، مثلما حصل في التاريخ الغربي بفعل عملية تاريخية ذاتية، موصولة بصيرورة في النظر إلى هذه الظواهر ضمن سياق تطور الأفكار والعلوم وتطور المجتمعات، قدر ما نشأ في سياق عملية تقليد أفرزتها متغيرات خارجية وافدة.<sup>16</sup>

ولذلك ظل الجهد الفكري في ميدان العلوم الاجتماعية في أطواره المختلفة يدور في حلقات متتابعة من الترجمة والاقْتباس والمحاكاة دون أن يتجاوز ذلك إلى مرحلة الفكر الذاتي في ضوء خصوصيات المجتمع العربي، وتركز اهتمام الباحثين والعلماء على قضايا قد تكون ذات أهمية في بلادها الأصلية، بينما تفتقر إلى الأهمية في مجتمعاتنا الناقلة لها.

### 3) أزمة المفاهيم والمقاربات

إن المتأمل للكثير من المفاهيم على مستوى العلوم الاجتماعية والإنسانية على سبيل المثال لا الحصر يجد أنها تنتمي لماكينة الإنتاج المعرفي الغربي أو غيره من المناطق الجغرافية الأخرى مثل آسيا وأميركا اللاتينية. فالمفاهيم المرتبطة بنظريات التبعية والتنمية والعولمة وحوار- صراع الحضارات والحدثة وما بعد الحدثة وتحليل الخطاب كلها أو معظمها منتجات لم تسهم الجامعات العربية فيها بشيء وإن أعاد اجترارها بدرجات متفاوتة من الخطأ والصواب. وهذا أحد أهم مؤشرات الأزمة الحادة التي تنتاب الدراسات السوسيوولوجية في الجامعات العربية، متمثلة في التبعية النظرية للحقل المعرفي الغربي، وذلك على المستويين النظري والمنهجي، ومن مظاهر هذه التبعية التقليد والنسخ الأعمى لمناهج المعرفة الغربية

وإعادة إنتاج فكرها، أو مجرد استهلاكه دون أدنى تساؤل أو مراجعة نقدية،<sup>17</sup> وتثير مسألة استعارة النظريات مواقف متعددة تتراوح بين القبول والرفض والتوفيق بين الموقفين: ففي حين لا يمانع تيار القبول من الاستعانة بالنظريات الغربية، مادام معيار القبول أو الرفض يجب ألا يؤسس على مجرد اختلاف البيئات والظروف التي أفرزت تلك النظريات عن بثتنا العربية، وإنما على طبيعة القوى التي أفرزت النظرية وأهدافها وقدراتها التفسيرية، وعلى توجيه البحوث الواقعية، وعلى أساليب صدها ومدى تمشي هذه الأساليب مع المنهج العلمي.<sup>18</sup>

وفي مقابل هذا التوجه يقف تيار الرفض لمسألة الاستعانة بالنظريات الغربية، ويحشد لموقفه ذلك جملة من المبررات منها أن الانطلاق في دراسة المجتمع الغربي من التصورات النظرية الغربية لن يفيدنا في فهم واقع مجتمعا من كافة جوانبه السياسية والاجتماعية. وبين هذين الموقفين المتناقضين يقف تيار توفيقى يحاول الجمع بين النقد والإبداع، فالإطلاع على الانجازات العلمية في بلدان الغرب المتقدم والانفتاح عليها ومتابعتها أمر مشروع، بل أنه مطلب أساسي، فالدراسة والتأهيل العلمي في جامعات العرب ليست أمراً معيباً في ذاتها ولكن إذا كانت محصلة ذلك في النهاية هي الركون التام إلى الصياغات النظرية الغربية دون الوعي بضرورة التنظير إليها في سياقاتها الخاصة فإن ذلك يفضي إلى استمرار اغتراب العلم واستمرار عجزه عن التعامل مع طبيعة المجتمعات العربية عامة.

### 3. الدراسات السوسولوجية في الجامعات العربية بين بطولوجيا الميدان وعصاب الرقمنة

بإمكان المتأمل أن يلاحظ أن العلوم الإنسانية والاجتماعية (تدرّيسا ومجوثا أكاديمية وعلمية) في الجامعات العربية، أصبحت تسير في خط اعتباطي، ساذج، ضمن توجه منهجي - امبريقي - اوقع العديد من الدارسين والمختصين في خطر البناء الزائف للظواهر الاجتماعية واعتقدوا بضانة ومصداقية علوم إنسانية واجتماعية مؤسسة على الروايز الرقمية واللغة العددية والمصفوفة الرياضية، على حساب المضمون العلائقي - التحليلي والتأويلي، من فويبا التنظير التي رهبت العقل السوسولوجي كثيرا الى بطولوجيا الميدان وعصاب الرقمنة... هوس كبير يلاحق العقل السوسولوجي العربي، كما البارحة أو اليوم.... فبدلا

من أن يكون هذا العقل خصب ومنتج لمنطوقات وصيغ متكيفة ومجيبة عن الواقع العربي، وتقديم البدائل والخيارات المعقولة والمقبولة، سار الاتجاه النقيض، أي عقل عاق، عاطل عن العمل، عن التأويل، عن المسألة والفهم.

تبقى المعطيات الخام التي بين يدي الباحث السوسولوجي العربي (التي يكون مصدرها، الملاحظة، المقابلة، الاستمارة، وثيقة،...) بعيدة عن الاستغلال طالما لم يتم معالجتها وترتيبها وتهيئتها بشكل مناسب، ذلك أن عمليات التحليل اللاحقة ستتوقف الدلالات المستخرجة منها على مدى مصداقية المعطيات المحللة، فقد تبدو عمليات العرض المرتبة والمقننة للمعطيات سهلة وبسيطة في بعض مواضعها، إلا أنها هي من يسم البحث ككل إما بموضوعية الطرح أو بانحراف النتائج نحو موضوعات بعيدة عن المسألية التي طرحت في السابق، ولأن الإحصاء أداة فعالة في التدليل على مدى ونوعية النتائج أمكن لمن اشتغل على هذا الجانب الوقوف على السند والدعم الذي يقدمه، بالنسبة لـ : مارسيل موس Marcel Mauss أن البحث والتحقق من الواقعة الاجتماعية بفرض استعمال الإحصاء الذي يقدم الموضوعية، فهو وسيلة مميزة تسمح بمعالجة الوقائع الاجتماعية باعتبارها أشياء وتحليلها مستقلة عن تأثيرات الأفراد، ويصل (موس) إلى القول ".... في الحقيقة كل مشكلة اجتماعية هي مشكلة إحصائية فاعتياد الظاهرة، عدد الأفراد المشاركين، تكررها طول الوقت، الأهمية المطلقة أو النسبية للأفعال، وتأثيرها بالنسبة لما تبقى من الحياة، كل شيء مكمّم ويجب أن يكون محسوباً".<sup>19</sup>

إذن الوسيلة الإحصائية أداة فعالة في تحضير المعطيات للقراءة التفسيرية ولإنتاج الخطاب السوسولوجي أو التأويلي منها، ومثلما يشير فيبر فإنه لا يجب التوقف عند حد الإجراءات الإحصائية والادعاء بأن ما تحقق من برهنة رياضية هو التفسير بعينه، لأن التحليل الإحصائي ضروري ومفيد لإدراك الخواص الفردية ولا يمثل سوى "... مجموع أفعال ينبغي على عالم الاجتماع إدراك معناها"<sup>20</sup> وتبدو هذه المغالطة التي يقبس عليها كثير من الباحثين حكمهم على النتائج اعتماداً على المحك الرقمي، هي في الأساس لم تستوعب جيداً ما قصد إليه موس من أن الظاهرة الاجتماعية هي ظاهرة إحصائية، لأن فكرة العدد في ترتيب موس جاءت في الصف الأخير من توصيفه لما يستحق الدراسة في مجموعة اجتماعية

وذلك بالقول "توجد أشياء وأشخاص، إذن فيزيائية ومادية في البدء، ومن ثمّ العدد"<sup>21</sup> ويردّ اسمي الشيء والشخص في بداية الترتيب كي يبين موس أن افتكك موضوع البحث يستند إلى عمل تفكيري هدفه وضع اليد على المشكلة السوسولوجية الحقيقية، التي تكتنز بداخلها معرفة بحاجة إلى تفسير على أساس بناء توصيفات مفهومية، يكون أحد أدوارها محاكات الرموز والمعنى التي يضيفها الفاعلون على أنشطتهم وتحويلها إلى إحصائيات، بتعبير آخر إن خصوصية الدراسات السوسولوجية هي البحث فيما وراء المعطيات الإحصائية التي ليست إلا نقطة انطلاق للبحث في معنى الارتباطات التي تشهد عليها لغة الأرقام، ولعل استشهدانا بدراسة موس لظاهرة الهبة يبين أن الذي أسس عليه استنتاجاته إنما هو عمليات التفسير لما يمكن أن تستتر فيه العلاقة بين الواهب والموهوب، فالرمزي الذي يتجسد في شيء يتبادل به بين طرفين يحقق العلاقة بين الأشخاص والأشياء، ويربط التجارب المتتابعة في وحدة معنى، هذا الاستنتاج الذي تستفيض في الاستعارة من تجربة علم الأنثروبولوجيا، معجب بالوسائل التي أمدته في تحليل موضوعه عنه، ومنه فإنه على مستوى هذه المرحلة فقط يتم اتخاذ القرار فيما أمكن الحديث عن صيرورة الموضوعية دون أن تتعرض في أي جزء بحثي من مرحلة البحث إلى تشويه أو تحريف، فالوصول إلى خطا دقيق خال من الغموض متأتٍ من معرفة وإتقان لوسائل إنتاج المعطيات الإمبريقية، وتحليلها هو سعي حثيث تنيره بصيرة عقل يجيد التفكير والاستدلال يحقق ماهية علم الاجتماع باعتباره معالجة للعالم الاجتماعي يتم فيها التخلص من امتدادات المفاهيم الدارجة أو الساذجة وبناء موضوع هذا العلم اعتماداً على القطيعة مع هذه المفاهيم". وبوسعنا تلخيص هذا الإجراء في مجموعة تسمى الموضوعية أي إضفاء الطابع الموضوعي، فهو مسمّى يفصح في آن واحد عن التخلي " عن النظرة الذاتية للحقائق الاجتماعية، وعن القدرة على التعبير عن البنية الكامنة وراء الظواهر وعلى صياغة المعطيات."<sup>22</sup>

تشهد الدراسات السوسولوجية ولادة جديدة بمعنى أنها تشق طريقها نحو التخلي عن الأطر والنظريات والأنماط والتفاسير، وتتجه نحو التساؤل عن معارفها وتعمل على تطوير موضوعاتها وأدوات استدلالها وشروط إنتاجها فعلم الاجتماع الجديد يعمل على التحرر من النظريات الكبرى والأساء الكبيرة، دوركهايم، فيبر، أوغست كونت، سان سيمون، كارل

ماركس، لذا ما أقوله هنا أنه لا يعيننا أن نتعلم من تجارب الآخرين ولكن أن نتعلم شيء وأن نقل هذه المعارف والعلوم حرفيا ونطبقها أليا شيء آخر.

إن النتائج التي أتت بها البحوث الغربية في الدراسات السوسولوجية حلول أبدعتها عقول أصحابها في بيئات لها ثقافتها وحاجاتها وإمكاناتها وهي بحوث نجح بعضها وبدرجات، وليست معها قدرة سحرية تصنع بها المعجزات، ولكنها خاضعة لصيرورة التطور والتعديل والتغيير للأحسن، وهذا ما يجدر بنا كباحثين أن نمارسه في مجتمعاتنا.

إن المراقب الفطن لوضع الدراسات السوسولوجية في الجامعات العربية يجد أن تعيش حالة من الضبابية، ونحن هنا أمام احتمالين إما أنها فشلت أو أنها لم تؤت ثمارها بعد، والسؤال المطروح في هذا المقام هو هل المدة المنقضية من عمر الدراسات السوسولوجية في الجامعات العربية غير كافية لإيضاح هذه البذور وإنتاج معارف نابعة من صميم الحياة الاجتماعية العربية؟ وهل المخاض العسير الذي تشهده المنطقة العربية، كفيل بتحفيظ ثقافة التساؤل لدى الفرد والباحث العربي حول ما يجري في واقعهم؟

إن مجتمعا يفتقد إلى ثقافة التساؤل وتذوي فيه ملكة النقد، وتخفت فيه ومضات التفكير المبدع لهو مجتمع أشبه بالميت إن لم يكن قد مات بالفعل - فحينما يغيب النقد ويصادر الفكر الخلاق يشعر العقل بجالة من الدونية تجاه ما يجابهه من مشكلات، ويغلب عليه الميل إلى استجداء الحلول الجاهزة، ويصبح لقمة سئغة تتقاذفه الأفكار الغربية (الجاهزة)، وهكذا يقتال العقل.

## النتائج

من خلال ما سبق ذكره نجد أن الدراسات السوسولوجية في الجامعات العربية تعيش أزمة متعددة الجوانب، وتعاني جملة من المعوقات، أهمها:

أ- معوقات خاصة بالمشتغلين بالبحث في مجالات الدراسات السوسولوجية، وتشتمل في:

1- الطموح الزائد لدى عدد من الباحثين ومن ثم مثالية التوصيات والنتائج التي تأتي أقرب للينبغيات، ولا تراعي الإمكانيات والظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فالطرح نظري في معظم الأحيان.

2- بطء إيقاع البحوث العلمية في مجالات الدراسات السوسولوجية في بعض الأحيان وعدم اهتمام الباحثين بتوزيع ونشر وترويج أفكارهم وتسويقها باعتبارها منتج فكري.

3- غياب التنظير الذاتي المستقل ضمن البحوث الأكاديمية العربية في مجالات الدراسات السوسولوجية ونظراً إلى أن الأطر المعرفية، التي يتعامل بها الباحث العربي، مستوردة من نظرية (الآخر) التي تأتي دائماً محملة بمضامين أيديولوجية موجهة، فمن الطبيعي أن يقع في شباك الوعي الزائف.

4- غلبة البحوث الجزئية والقطاعية على البحوث الكلية فالكثير من البحوث تركز على قطاع محدد مثل: قرية، مدينة، شريحة والعينات صغيرة الحجم وغير ممثلة في بعض الأحيان، مما يصعب التعميم على نتائجها على مستوى الدولة.

- معوقات خاص بالقائمين برسم السياسات وصنع القرار وتمثل في :

5- عدم تفهم كافٍ من قبل بعض المسؤولين العرب لأهمية نتائج البحوث العلمية في مجالات الدراسات السوسولوجية واستخداماتها، والاستعلاء عليها من جهة أخرى.

6- تفضيل الاعتماد على أصحاب الثقة بدل من أصحاب الخبرة العلمية، وضعف المشاركة المجتمعية، وهشاشة دور جماعات الضغط في عملية رسم السياسات ومنهم جماعة المشتغلين بمثل هذا النوع من البحوث.

7- المشكلات البيروقراطية التي ينجم عنها غياب قوانين واضحة لأهمية البحث في ميدان الدراسات السوسولوجية .

ب- معوقات مجتمعية (خاص بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية) في الدول العربية وتمثل في:

1- نقص الموارد المالية وقلة الإمكانيات والاعتمادات المخصصة للمؤسسات البحثية المختلفة، حيث تأتي ضمن أهم العقبات التي وردت بشكل واضح وصرح في خطابات



أصحاب القرار وفي شكل ضمني في خطاب المشتغلين بالبحوث العلمية في مجالات الدراسات السوسولوجية.

2- القهر المؤسسي المنظم والموجه ضد هذه العلوم ومن يشتغلون فيه، مما خلق العقدة الدونية التي يشعر بها المشتغلون بهذه العلوم.

## التوصيات

1- يمكن القول إنه في ظل المتغيرات الدولية أصبحت البحوث الأكاديمية في مجالات الدراسات السوسولوجية واحداً من المجالات الهامة التي يتوجب على الدول العربية الاهتمام بها وتوضيها في حل المشكلات التي تواجهها بطرق علمية، ولعل أبرز المقترحات لتفعيل دور الدراسات السوسولوجية في المجتمعات العربية هي :

2- التوجه الى الطابع العملي التطبيقي في البحوث الأكاديمية في ميدان الدراسات السوسولوجية إضافة إلى التوسع في إنشاء المراكز البحثية وتخصصها في ميادين محددة لها علاقة في الغالب بالبرامج التنموية الوطنية.

3- رفع الميزانية المخصصة للبحث العلمي في مجالات الدراسات السوسولوجية وتركيز التمويل على البحوث التطبيقية في المنطقة العربية سواء من قبل الحكومات أو المنظمات غير الحكومية أو الهيئات الخاصة.

4- السعي الى تقليص الفجوات التي تعيق نمو الدراسات السوسولوجية في الجامعات العربية، خاصة :

- الفجوة بين التنامي الكمي للدراسات السوسولوجية والجودة النوعية للبحوث.
- الفجوة بين تعليم الدراسات السوسولوجية وتراكم الخبرة البحثية.
- الفجوة بين أجيال الباحثين وفئاتهم.
- الفجوة الرقمية في البحث.

5- تدعيم وتعزيز الفرق البحثية والمجموعات والمؤسسات العلمية المتخصصة في الدراسات السوسولوجية.

6- ضرورة العمل على ربط الأبحاث العلمية في مجالات الدراسات السوسولوجية بمشاكل المجتمع وقطاعاته المختلفة، الصناعية والزراعية والخدمية، الخاصة منها والحكومية، من

خلال المسوح الشاملة لهذه المشكلات وضرورات الحاجة الملحة لحلها بما يخدم برامج التطوير والتنمية الشاملة ويلعب التنسيق هنا بين مراكز الأبحاث في الجامعة وخارجها دوراً مهماً في هذا المجال للتركيز على الأبحاث النوعية ومنع تكرار البحوث ذات المشكلات المتشابهة، مما يجب الإهدار في الإنفاق والجهد ومضيعة الوقت.

7- العمل الجدي على توعية صانعي السياسات وأصحاب القرار بأهمية البحث العلمي في الدراسات السوسولوجية وامكاناته في إيجاد الحلول للمشكلات المختلفة، مما يسهم برفع الكفاءة الإنتاجية لهذه القطاعات، ويؤدي أيضاً بدوره إلى زيادة مساهمة هذا القطاع في تمويل عمليات البحث العلمي، وليست فقط الاعتماد على الحكومة كمصدر وحيد للتمويل، أسوة بما يحصل في بلاد العالم المتقدم.

## الخاتمة

الوضعية التي حاولت شرحها آنفاً تقرّ استنتاجاتنا، وتظهر واقعاً يعكس أزمة الدراسات السوسولوجية في الجامعات العربية، وحالة ضعف البحث العلمي العربي، وغياب التنظير الذاتي المستقل، ونظراً إلى أن الأطر المعرفية، التي يتعامل بها الباحث العربي، مستوردة من نظرية (الآخر) التي تأتي دائماً محملة بمضامين أيديولوجية موجهة، فمن الطبيعي أن يقع في شباك الوعي الزائف، كل ذلك يتسبب في غياب عقل علمي عربي ناقد ومستقل يستشعر المشكلات الإنسانية والاجتماعية ويتدخل عليها، يحتكم إليه في اتخاذ القرار السياسي، الاقتصادي والثقافي، واختزل دوره في محاكاة النقاشات الغربية النظرية، والسقوط في خطر التناز الأيديولوجي الذي يتخلى فيه الباحث العربي عن مسؤوليته في بناء منظومة معرفية تشكل التراث الفعلي الذي ينهل منه كل باحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية.

## المراجع والهوامش:

- Marc Montoussé et Gilles Reynouard ; 100 Fiches pour comprendre la Sociologie, troisième édition, Bréal, France, 2008.
- Henri Mendras : éléments de sociologie, Armand colin éditeur, paris, 2003.

1- Frédéric Maatouk: (ed.).*les contradictions de la sociologie arabe*. Paris : Édition l'harmattan, 1992, p75.

2- عبد الوهاب بن حفيظ: مستقبل العلوم الاجتماعية في العالم العربي من خلال بعض المؤشرات، مجلة أوراق الأوسط، العدد 01، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 2008، ص ص 30-31.

3- المرجع السابق، ص 31.

4- المرجع السابق، ص 31.

5- محمود الذوايدي: وضع العلوم الاجتماعية العربية في تقرير اليونسكو 2010، مجلة إضافات، عدد 14، بيروت، ص 193.

6- المرجع السابق، ص 193.

7- عبد الوهاب بن حفيظ: مرجع سابق، ص ص 34-41.

8- محمود الذوايدي: مرجع سابق، ص 192.

9 - محمد عزت حجازي: الأزمات الراهنة لعلم الاجتماع في الوطن العربي، نحو علم اجتماع عربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986، ص 15.

10- عنصر العياشي: نحو علم اجتماع تقدي، دراسات نظرية وتطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ط 2، ص 7.

11- لتجع عبد القادر: "علم الاجتماع والمجتمع في الجزائر"، أعمال الملتقى الوطني حول علم الاجتماع (علم الاجتماع والمجتمع في الجزائر: أية علاقة؟)، وهران، أيام 4 و5 و6 ماي 2002، دار القصة للنشر، الجزائر، 2004.

12- برهان غليون: اغتيال العقل، محنة الثقافة العربية بين السلفية والتبعية، موف للنشر، الجزائر، 1990، ص 55.

13- تقرير التنمية البشرية، معهد التخطيط القومي (Undp)، مصر، 2001، ص 9-10.

14- محمود عراي: تأثير العولمة على ثقافة الشباب، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، مصر، 2006، ص 33.

15 -D, Guerid: Société Algérienne et Sciences Humaine : in Mouvement Social et Modarnité Hommage à said chikhi .sous la direct de benguerna M .et djerbal DALger, co-édit, Naqd-Sarp, 2001.

16- أحمد خليفة وآخرون: إشكالية العلوم الاجتماعية في الوطن العربي، دار التنوير، 1984، ص 5.

17- فضيل دليو: علم اجتماع المعاصر، ثنائياته النظرية والمنهجية، مخبر علم اجتماع الاتصال، جامعة منتوري فسنطينة، الجزائر، 2004، ص 20.

18- نبيل السالوطي، أزمة علم الاجتماع في العالم العربي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995، ص 69.

19- M, Mause: Essai de sociologie .Paris,1968 ,p62 .In Ferréol (G et Autres) , Dictionnaire de Sociologie ,Paris : Armand colin, 3 éme édition, 2002 ,p.106 .

20- M, weber: L'objet de la sociologie , Pour la sociologie compréhensive, (M. In weber). Economie et société, 1922, trad, Parie, Plon .1969 In Berthelot (JM), Sociologie, Épistémologie d'une discipline, Texte fondamentaux, Editions de Boeck université, Bruxelles, 2000, p.23.

21 - M, Mauss: Essai sur le don, Alger : ENAG Éditions, 1989 , p.200.

22- هيران فرانسوا: « الركائز الإحصائية للسوسولوجيا » ، ترجمة : حليم طوسون، (متون عصرية في العلوم الاجتماعية، حديث الأرقام)، مجلة نصف سنوية، مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماع، القاهرة، عدد 1، 2000، ص ص 11 - 12.